مهنة الأرشيف والوثائق فى العالم العربى

بقلم رئيس التحرير

إن مهنة الأرشيف والوثائق هى مهنة القائمين بالعمل فى مؤسسات ودور الأرشيف والوثائق بمختلف فئاتها ومستوياتها . ويتولى الأرشيفيون والوثائقيون أنشطة الحفظ والاسترجاع المرتبطة بالوسائط .. أيًا كان شكلها المادى – التى تشتمل على البيانات أو المعلومات المتعلقة بالمعاملات بين الأفراد أو الهيئات أو السلطات كوثائق الزواج وعقود الإيجار والمعاهدات والمراسلات الإدارية والتجارية ، إلخ سواء كانت جارية أو غير جارية أو تاريخية .

ومهنة الأرشيف والوثائق مهنة قديمة قدم الوثائق نفسها ، يشهد على ذلك الوثائق التى كانت تعد وتحفظ فى أماكن خاصة بها فى مصر القديمة أيام الفراعنة منذ أكثر من ثلاثة أو أربعة آلاف عام.

لكن ماذا عن الوضع الحالى للمهنة فى العالم العربى .

أولاً : توجد مؤسسات أو دور الأرشيف والوثائق فى كل البلدان العربية سواء على هيئة قسم أو إدارة فى مصلحة حكومية أو مؤسسة خاصة أو على هيئة دار أو مؤسسة مستقلة للمحفوظات أو الوثائق التاريخية. ولا جدال فى أهمية الدور والمؤسسات الأرشيفية والوثائقية على اعتبار أن الوثائق الجارية أو الحديثة هى الأساس الذى يعتمد عليه الشخص المسئول فى اتخاذ القرارات بطريقة صائبة ، وعلى اعتبار أن الوثائق هى التى تحفظ حقوق الأفراد والمؤسسات بل وحتى الدول ، هذا فضلاً عن أن الوثائق القديمة هى المصادر الأولية التى لا غنى عنها للباحث أو الدارس فى مجال التاريخ . ومع هذا لم تلق هذه المؤسسات أو الدور العناية اللائقة بها فى البلدان العربية . وعادة ما ينظر إليها على أنها مؤسسات من المستوى الثانى أو المستوى الثالث.

وقليلة هى البلدان العربية التى تعترف بالأرشيف وأهميته ومن ثم تعطيه المكانة الجديرة به، ففى بعض البلدان مثل الجزائر يتبع الأرشيف الوطنى سلطة عليا فى الدولة ، ويتدرج هذا الأرشيف فى تنظيم إدارى واضح يحق بموجبه لدار الأرشيف الوطنى الإشراف والرعاية لكافة أقسام وإدارات الأرشيف بمؤسسات الدولة اعتماد على تشريع مُلزم . وفى بعض البلدان الأخرى مثل مصر تشكل دار الوثائق القومية جزءاً من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية والتى تتبع وزارة الثقافة. وفى بلدان أخرى لا نكاد نجد الدار القومية التى تحفظ الوثائق الخاصة بالدولة .

ثانياً: لا توجد أقسام مستقلة لتدريس الأرشيف والوثائق بالجامعات العربية ، وإنما ارتبطت دراسة الأرشيفات والوثائق بدراسة المكتبات والمعلومات فى أغلب الحالات لأسباب متعددة .

وتعتبر مصر رائدة فى تأهيل الأرشيفيين والوثائقيين ، بدءاً من معهد الوثائق والمكتبات فى جامعة القاهرة الذى أنشأ فى عام ١٩٥١ والذى أصبح فيما بعد قسماً من أقسام كلية الآداب وهو يضم تخصصات الوثائق والمكتبات والمعلومات. وتبين

اللائحة الحالية للقسم التى تطبق اعتباراً من العام الجامعى ١٩٩٤/٩٣ أن الدراسة عامة بالقسم لمدة ثلاث سنوات ، ثم يختار الطالب إحدى شعب ثلاث فى السنة الرابعة وهى شعبة الوثائق وشعبة المكتبات وشعبة تقنيات المعلومات . وقد تكون دراسة الوثائق على نفس هذا النمط فى أقسام أخرى بالجامعات المصرية ، وقد تكون مدمجة مع دراسة المكتبات فى بعض الأقسام مثل قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الاسكندرية . وحظ دراسة الأرشيف والوثائق أقل من هذا بكثير فى بلدان عربية كثيرة مثل السعودية أو قطر أو سلطنة عمان أو سوريا أو ليبيا .

ثالثاً: رغم أنه من الضرورى وجود مؤسسة مهنية للعاملين بمهنة ما تعرّفهم بمسئولياتهم وواجباتهم وتدافع عن حقوقهم ، إلا أنه لا توجد جمعية مهنية مستقلة للأرشيفيين والوثائقيين فى أى بلد عربى ، وإنما عادة ما ينضم هؤلاء إلى جمعية من جميعات المكتبات والمعلومات التى قد يظهر فى أسمها الأرشيف أو الوثائق أو لا يظهر .

والشىء الوحيد الجدير بالذكر هو الفرع الإقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف ، وهو يقوم بدور نشط فى رعاية الأرشيفيين والوثائقيين على المستوى العربى ويعقد مؤتمراً سنوياً يناقش قضايا مهمة فى الأرشيف والوثائق ، وقد استطاع هذا الفرع أن يمنع عقد المؤتمر السنوى لعام ٢٠٠١ للمجلس الدولى للأرشيف فى القدس ، وهو موقف طيب يحسب لهذا الفرع العربى .

والجدير بالذكر أيضاً أن المجلس الدولى للأرشيف قد اعتمد منذ أربع سنوات ميثاقاً لأخلاق المهنة ونشره فى أول الأمر باللغة الفرنسية وباللغة الانجليزية ، ثم عمل المجلس على ترجمته ونشره بكل اللغات العالمية ، وفى هذا الإطار قام د. المنصف الفخفاخ (المدير العام للأرشيف الوطنى التونسى ونائب رئيس المجلس الدولى للأرشيف) بنقل هذا النص إلى اللغة العربية (فى المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات ، ديسمبر ٢٠٠٠) إيماناً بأهمية الميثاق فى مشاركة الأرشيفيين العرب كل أرشيفى العالم فى مبادئ وقيم وضوابط خاصة بهذه المهنة تجعلهم يقومون بالأعمال المناطة بمهدتهم وهم يشعرون بالطمأنينة والراحة لأداء مهامهم حسب أخلاقيات عالمية وضمير مهنى راقى المستوى » .

رابعاً : الإنتاج الفكرى العربى فى مجال الأرشيف والوثائق قليل إلى أبعد حد ، فهو لا يتجاوز حتى سنة ٢٠٠٠ مادة ما بين كتاب ومقالة وبحث مؤتمر وأطروحة جامعة ، بينما ما أنتج فى مجال المكتبات والمعلومات يتجاوز العشرين ألف مادة. وتشير القائمة بآخر هذا العدد إلى صدور ٦٢ كتابا فقط فى الأرشيف والوثائق فى الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠١ . ويبين الدليل الببليوجرافى للرسائل الجامعية فى مجال الأرشيف والوثائق فى مصر حتى مارس ٢٠٠١ إجازة ٧١ أطروحة ماجستير ودكتوراه فى تخصص الوثائق والأرشيف على ابتداء نحو نصف قرن من الزمان .

ولا توجد مؤتمرات أو ندوات علمية تعقد بصفة منتظمة أو شبه منتظمة فى مجال الأرشيف والوثائق فيما عدا المؤتمر السنوى للفرع الإقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف ، وأيضاً المبادرة الطيبة لقسم المكتبات والوثائق بآداب بنى سويف حتى عقد المؤتمر الأولى للأرشيف والوثائق عام ٢٠٠٠ والمؤتمر الثانى عام ٢٠٠١ . فإذا انتقلنا إلى المجلات أو الدوريات المتخصصة فى الأرشيف والوثائق فإننا لا نجد سوى دورية واحدة هى «الوثائق العربية» التى تصدر عن الفرع الإقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف وهى غير منتظمة الصدور ، وتعانى من فترات تأخير وتكاد تقتصر فى السنوات الأخيرة على الأوراق المقدمة إلى المؤتمرات التى يعقدها الفرع الإقليمى . وقد بدأت دورية أخرى تهتم بالأرشيف هى المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات التى تصدر عن مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات فى تونس منذ عام ١٩٩٧ . ويضاف إلى هذا الدراسات التى تنشر بصورة عرضية فى دوريات المكتبات والمعلومات مثل مجلة المكتبات والمعلومات العربية . وقد أدى ذلك الوضع إلى أن يكتب د. عبد الجليل التميمى إفتتاحية عدد ديسمبر ٢٠٠٠ من مجلته : المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات بعنوان : ندرة المجلات العربية المتخصصة فى علوم الأرشيف ويذكر فى هذه الافتتاحية أن مجال الأرشيف هو «أجمل الاختصاصات» اهتماماً ووعياً بأهميته على مستوى البلاد العربية حيث لا توجد أى مجلة عربية متخصصة مباشرة ومنتظمة فى هذه العلوم [الأرشيفية] التى تتطور بسرعة كبيرة ».

وهكذا يبدو الوضع العام لمهنة الأرشيف والوثائق فى العالم العربى فى حاجة إلي مراجعة كبيرة ، إذ من الضرورى النظر إلى الأرشيف الوطنى أو دار الوثائق القومية على أنها مؤسسة مهمة للغاية باعتبارها تحفظ تراث الأمة الوثائقى وباعتبارها ذاكرة الأمة التى لا غنى عنها . ويتطلب الأمر أن تكون مؤسسة لها كيان مستقل يتبع سلطة عليا فى الدولة مثل رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء ، وأن تصدر لها كافة التشريعات التى تتيح جمع الوثائق الوطنية وحمايتها وتوفير سبل الإفادة منها وذلك فى إطار منظومة للمعلومات على المستوى القومى .

وإذا كان العنصر البشرى هو من أهم عناصر هذه المهنة ، فلابد من توفير التأهيل الفنى الملائم له على مستوى جامعى . ومن ثم يتطلب الأمر إنشاء قسم للأرشيف والوثائق ضمن كلية لدراسات علوم المكتبات والوثائق والمعلومات ، أو إنشاء شعبة لدراسات الوثائق والأرشيف ضمن قسم يضم تخصصات المكتبات والوثائق والمعلومات . ويجب خلق نوع من التوازن بين دراسات الوثائق التاريخية والأرشيف الجارى وإدارة السجلات .

وقد مضى ذلك العهد الذى كان ينظر فيه إلى الأرشيفى على أنه أحد الكتبة أو الشخص المغضوب عليه ، إذ أصبح الأمر يتعلق بممارسة أنشطة فنية دقيقة للغاية تنتفع من كل التكنولوجيات المتاحة ، وهى تتطور بسرعة كبيرة مما يستدعى أن يعمل

الأرشيفى المؤهل على تحديث معلوماته أولاً بأول والتدريب على كل ما هو جديد فى إطار التعليم المستمر أو التنمية المهنية المستمرة .

ورغم النشاط الملحوظ للفرع الإقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف سواء على المستوى العربى بصفة عامة أو على المستوى الدولى من خلال علاقاته بالمجلس الدولى للأرشيف ، فإن تطوير المهنة يستلزم وجود تجمع مهنى للأرشيفيين والوثائقيين فى كل دولة عربية ، وقد يكون هذا التجمع على هيئة جمعية مهنية أو اتحاد مهنى مستقل أو يكون على هيئة جزء فعّال ونشط ضمن جمعية أو اتحاد للمكتبات والوثائق والمعلومات .

وإذا كان الإنتاج الفكرى المتخصص هو من أبرز دعائم أى مجال محترم ، فإنه من الضرورى توجيه الاهتمام نحو الكتابة فى مجال الأرشيف والوثائق فى عالمنا العربى من أجل إثراء التخصص وتطويره .

ويحتاج الأمر ضرورة إصدار دورية متخصصة فى الأرشيف والوثائق تنشر البحوث والدراسات العلمية العربية المحكمة فى هذا المجال .

إن الأمل ، كل الأمل فى أن تقوى مهنة الأرشيف والوثائق وتزدهر فى عالمنا العربى .

د. محمد فتحي عبد الهادى

obeikandl.com